

٩١/٤٢ - تنفيذ الإعلان المتعلق بإعداد المجتمعات للعيش في سلام

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى إعلانها المتعلق بإعداد المجتمعات للعيش في سلام ، السارد في القرار ٧٣/٣٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ،

وإذ تذكر أيضاً بأنها أكدت من جديد ، في قرارها ١٠٤/٣٦ المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ و ١٥٧/٣٩ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، دوام أهمية وصحة المقاصد والمبادئ المكرسة في الإعلان المتعلق بإعداد المجتمعات للعيش في سلام ، الذي يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة ،

وإذ تأخذ في اعتبارها الدعوة^(١٢٣) التي وجهتها إلى جميع الحكومات والأمم المتحدة والمؤسسات المعنية في منظومتها وغير ذلك من المنظمات الدولية والوطنية ، الحكومية منها وغير الحكومية ، لكي تدرج في برامجها ، بما فيها البرامج المتعلقة باحتفالات سنة ١٩٨٦ السنة الدولية للسلم ، الترويج للنشاط للأفكار المتعلقة بإعداد المجتمعات للعيش في سلام ،

وإذ تلاحظ تقرير الأمين العام^(١٢٤) عن نتائج السنة الدولية للسلم وقرار الجمعية العامة ١٣/٤٢ المؤرخ في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ بشأن منجزات السنة الدولية للسلم ، وكذلك المكانة العالية التي منحت للمسائل المتعلقة بإعداد المجتمعات للعيش في سلام في هاتين الوثيقتين ،

وإذ تقدر ضرورة إعداد المجتمعات للعيش في سلام من أجل تعزيز غمط العلاقات السلمية بين الدول ،

وإذ تدرك أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه فكرة إعداد المجتمعات للعيش في سلام في عملية بناء الثقة ووضع أسس الأمن الدولي الدائم من خلال تعزيز فكرة الحق في العيش في سلام بوصفه حقاً أساسياً من حقوق الإنسان في أذهان الناس والمجتمعات ،

وإذ تعترف باستصواب العمل على تنفيذ المبادئ الواردة في الإعلان المتعلق بإعداد المجتمعات للعيش في سلام على أكمل وجه ، وزيادة تطويرها بطريقة تتفق مع عادات وتقاليد كل بلد ، وإذ تأخذ في اعتبارها تزايد حينونة الإعلان ، بالإضافة إلى الخبرة القيمة المكتسبة في مجال تنفيذ مبادئه وأهدافه ،

وإذ تضع في اعتبارها أن عام ١٩٨٨ سيصادف الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الإعلان ،

وإذ تحيط علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام^(١٢٥) ، المدد وفقاً للقرار ١٥٧/٣٩ ،

١ - تعيد رسمياً تأكيد دوام صحة المقاصد والمبادئ المكرسة في الإعلان المتعلق بإعداد المجتمعات للعيش في سلام ، الذي يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة ؛

٢ - تؤكد من جديد تصميم شعوب الأمم المتحدة على تهئية ظروف دائمة لسلم عالمي وتفاهم دولي وتعاون يعود بنفع متبادل ؛

٣ - تحث جميع الدول على مواصلة جهودها المطردة من أجل تنفيذ الإعلان على أكمل وجه ، على الصعيدين الوطني والدولي ، وزيادة دوره الوطني والدولي بالنقد البناء بالمبادئ المكرسة في تلك الوثيقة ؛

٤ - توصي بأن تضع جميع الحكومات والمؤسسات المختصة في اعتبارها المبادئ الواردة في الإعلان لدى وضع سياساتها ، وخاصة برامجها التعليمية ومناهجها المدرسية ؛

٥ - توصي أيضاً بأن تسترشد الهيئات المختصة في الأمم المتحدة ، والوكالات المتخصصة المعنية وغير ذلك من المنظمات الدولية ، الحكومية منها وغير الحكومية ، بمبادئ الإعلان وأهدافه لدى إعداد برامج عملها ؛

٦ - تطلب إلى جميع الحكومات ، والأمم المتحدة ، والمؤسسات المعنية في منظومتها وكذلك المنظمات الدولية الأخرى ، الحكومية منها وغير الحكومية ، أن تبلغ الأمين العام عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ الإعلان بجميع جوانبه ؛

٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين .

الجلسة العامة ٩٣

٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧

٩٢/٤٢ - استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في البند المعنون « استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي » ،

وإذ تلاحظ مع القلق أن أحكام الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي^(١٢٦) لم تنفذ على النحو الكامل ،

(١٢٥) A/42/668 .

(١٢٦) القرار ٢٧٣٤ (د - ٢٥) .

(١٢٣) القرار ١٥٧/٣٩ .

(١٢٤) Add. 1 و Corr. 1 و A/42/487 .

(ب) الامتناع عن تأييد أو تشجيع أي من هذه الأعمال لأي سبب كان ، ورفض الحالات التي تنشأ نتيجة لأي عمل من هذه الأعمال وعدم الاعتراف بها ؛

٣ - تطلب إلى جميع الدول ، ولاسيما الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول ذات الأهمية العسكرية ، أن تتخذ خطوات فورية رامية إلى ما يلي :

(أ) تعزيز نظام الأمن الجماعي واستعماله بفعالية على النحو المتوخى في الميثاق ؛

(ب) الوقف الفعلي لسباق التسلح وتحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعّالة ، وتحقيقاً لهذه الغاية ، البدء في مفاوضات جادة وهادئة وفعّالة بغية تنفيذ التوصيات والمقررات الواردة في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة^(١١) ، والنهوض بالمهام ذات الأولوية المدرجة في برنامج عملها والمبينة في الفرع الثالث من الوثيقة الختامية ؛

٤ - تدعو جميع الدول ولاسيما الدول العسكرية الرئيسية والدول الأعضاء في الأحلاف العسكرية ، إلى الامتناع ، خصوصاً في الحالات الحرجة وفي مناطق الأزمات ، عن الأعمال التي تتم في سياق المجابهة بين الشرق والغرب وتستخدم كوسيلة لممارسة الضغط على الدول والمناطق الأخرى وتهديدها وزعزعة استقرارها ، بما في ذلك الأنشطة والمناورات العسكرية ؛

٥ - تعرب عن اقتناعها بأنه ينبغي تشجيع فك الاشتباك العسكري تدريجياً بين الدول الكبرى وتحالفاتها العسكرية في مختلف أنحاء العالم ؛

٦ - تحث جميع الدول ، ولاسيما الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للحيلولة دون زيادة تدهور الحالة الدولية وعلى السعي ، تحقيقاً لهذه الغاية ، عن طريق استعمال الوسائل المنصوص عليها في الميثاق على نحو أكثر فعالية ، إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وإزالة بؤر الأزمات والتوتر التي تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين ؛

٧ - تؤكد على الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في صون السلم والأمن وفي التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لصالح البشرية كلها ؛

٨ - تؤكد أن ثمة حاجة ملحة لتعزيز فعالية مجلس الأمن في مجال اضطلاع بدوره الرئيسي المتعلق بصون السلم والأمن الدوليين ، وتعزيز سلطته وقدرته على الإنفاذ ، وفقاً للميثاق ؛

٩ - تؤكد على أنه ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في عقد جلسات دورية في حالات محددة للنظر في المشاكل والأزمات المعلقة

وإذ تعرب عن قلقها إزاء التصعيد المستمر للتوتر في العالم ، المقرن بسياسة التنافس على مجالات النفوذ والسيطرة والاستغلال في أجزاء كثيرة من العالم ، وبمواصلة سباق التسلح ، لاسيما في مجال الأسلحة النووية ، وخطر امتداده إلى الفضاء الخارجي ، والدجوء إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، والتدخل العسكري بأنواعه والاحتلال الأجنبي ، واستمرار انتهاك استقلال البلدان وسيادتها وسلامتها الإقليمية ، وعدم إيجاد حلول للأزمة الاقتصادية في العالم التي تتضاعف فيها المشاكل الأساسية الأعق ذات الطبيعة الهيكلية بفعل عوامل الدورة الاقتصادية التي تزيد من تفاقم حالات التفاوت والظلم في العلاقات الاقتصادية الدولية ، مما يشكل في مجموعه تهديداً خطيراً للسلم والأمن العالميين ،

وإذ تدرك تزايد الترابط بين الدول وحقيقة عدم وجود بديل في عالم اليوم لسياسة التعايش السلمي والانفراج والتعاون بين الدول على أساس المساواة ، بصرف النظر عن قوتها الاقتصادية أو العسكرية ، أو أنظمتها السياسية والاجتماعية ، أو حجمها وموقعها الجغرافي ،

واقترعاً منها بأن إيجاد حل شامل عادل للمشاكل الدولية الملحة ، مثل تحقيق السلم والأمن ، ونزع السلاح والتنمية ، لا يمكن كفائه إلا عن طريق المفاوضات التي تستند إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وتشترك فيها جميع البلدان على قدم المساواة ،

وإذ تعيد تأكيد دور الأمم المتحدة بوصفها محفلاً لا غنى عنه لاجراء المفاوضات والوصول إلى اتفاقات بشأن التدابير الرامية إلى تشجيع وتعزيز السلم والأمن الدوليين ،

وإذ تؤكد ضرورة قيام الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة المسؤولة عن صيانة السلم والأمن ، وبصفة خاصة مجلس الأمن ، بالإسهام على نحو أكثر فعالية في تعزيز السلم والأمن الدوليين بالتجاسر حلول لها في العالم من مشاكل وأزمات لم تحل بعد ،

١ - تعيد تأكيد صحة الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي ، وتطلب إلى جميع الدول الإسهام بفعالية في تنفيذه ؛

٢ - تحث مرة أخرى جميع الدول على التقيد بدقة ، في علاقاتها الدولية ، بالتزامها بميثاق الأمم المتحدة وعلى القيام ، تحقيقاً لهذه الغاية بما يلي :

(أ) الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها أو التدخل بجميع أنواعه ، أو العدوان ، أو الاحتلال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية ، أو اتخاذ تدابير للإكراه السياسي والاقتصادي تنتهك سيادة الدول الأخرى وسلامتها الإقليمية واستقلالها وأمنها ، وكذلك السيادة الدائمة للشعوب على مواردها الطبيعية ؛

٩٣/٤٢ - إقامة نظام شامل للسلم والأمن الدوليين

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٩٢/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ بشأن إقامة نظام شامل للسلم والأمن الدوليين ،

وإذ تؤكد أن التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي حدثت في العالم منذ اعتماد ميثاق الأمم المتحدة والمهمة البالغة الدقة والإلحاح في الوقت الحاضر ، والمتمثلة في إزالة خطر نشوب حرب عالمية - حرب نووية - تضيف مزيداً من الأهمية على مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وعلى ضرورة تطبيقها بزيادة من الفعالية في سلوك الدول حيثما كان ،

واقتراناً منها بأن التحديات التي يشهدها وقتنا هذا ، في العصر النووي والفضائي وفي ظل ظروف عدم انقسام السلم والأمن في جميع أجزاء العالم وتزايد الترابط بين الدول ، تجعل تعزيز التعاون المتعدد الأطراف في جميع الميادين والتأزر بشأن طرق ووسائل تنفيذ نظام الأمن المنصوص عليه في الميثاق ، أمراً لا غنى عنه ،

واقتراناً منها بضرورة التطبيق العالمي الفعال لمبدأ الامتناع عن التهديد بالقوة أو استعمالها في العلاقات الدولية وبأهمية دور الأمم المتحدة في هذا الشأن ،

وإذ تؤكد من جديد حق كل دولة غير القابل للتصرف في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون تدخل بأي شكل من قِبَل دولة أخرى ،

وإذ تسلّم بالاهتمام المشترك الذي تبديه جميع الدول بالعمل على إيجاد نهج فعال وشامل تجاه الأمن يسعى إلى تحقيق الأمن المشترك لجميع الدول عن طريق ما تتخذه من إجراءات مشتركة وفي جميع الميادين ،

واقتراناً منها بأن الفكر الجديد النابع من الإدراك بأن الدول لا تستطيع البقاء إلا مع بعضها ، لا ضد بعضها ، ينبغي أن ينظم أعمالها ،

وإذ تؤكد أنه ينبغي للدول ، عند التطرق لمشاكل الأمن ، أن تمتح الأولوية للقيم الإنسانية المقبولة عالمياً وتعزيز حكم القانون فيما بين الدول وفقاً للميثاق ،

وإذ تعرب عن اقتناعها الراسخ بأنه لا سبيل إلى كفالة أمن موثوق لكل دولة ولجميع الدول معاً إلا بالوسائل السياسية السلمية وعن طريق تعزيز الآليات الدولية ، وعلى رأسها الأمم المتحدة ،

واستعراضها ، مما يمكن المجلس من القيام بدور أكثر نشاطاً في منع نشوب منازعات ؛

١٠ - تكرر تأكيد ضرورة قيام مجلس الأمن ، لاسيما أعضائه الدائمين ، بضمان التنفيذ الفعال لمقرراته عملاً بأحكام الميثاق ذات الصلة ؛

١١ - ترى أن احترام وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جوانبها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، من ناحية ، وتعزيز السلم والأمن الدوليين ، من ناحية أخرى ، يعزز كل منهما الآخر ؛

١٢ - تؤكد من جديد شرعية كفاح الشعوب الواقعة تحت سيطرة الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي أو الأنظمة العنصرية ، وحققها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وتحث الدول الأعضاء على زيادة تأييدها لها وتضامنها معها ومع حركات تحريرها الوطني ، وعلى اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لسرعة إكمال تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (١٠٠٠) والقضاء نهائياً على الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري ؛

١٣ - تطلب إلى جميع الدول ، ولاسيما أعضاء مجلس الأمن ، أن تتخذ تدابير مناسبة فعالة لتشجيع تحقيق هدف جعل إفريقيا منطقة لا نووية ، من أجل تلافي ما تمثله القدرة النووية لجنوب إفريقيا من خطر شديد على الدول الإفريقية ، وخاصة دول خط المواجهة ، وكذلك على السلم والأمن الدوليين ؛

١٤ - ترحب باستمرار العملية الجارية في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ؛

١٥ - تؤكد من جديد أن إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية ضرورة حتمية ، تمكن ، في إطار ظروف الترابط ، من تحقيق التنمية والاستقلال الكاملين لجميع الدول ، فضلاً عن إحلال الأمن الحقيقي ، والسلم والتعاون في العالم ، وتؤكد إيمانها الراسخ بأن الأمم المتحدة تتيح أفضل إطار لتعزيز تلك الغايات ؛

١٦ - تدعو الدول الأعضاء إلى تقديم آرائها بشأن مسألة تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي ، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين ، على أساس الردود الواردة ؛

١٧ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والأربعين البند المعنون « استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي » .

الجلسة العامة ٩٣

٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧